ظاهره لم يكن في عباره المصنف شي من التسامح اذ نظير المعنى ان وضع المظهر موضع المضمر غير
مختص بالمسند اليه ولا وضع المظهر موضع المضمر مختصا بان يكون المنقول هو الاسم الظاهر
والمنقول عنه هو ضمير الغائب او المتكلم بل كل ح الا انه لما كان هذا التفسير موجودا بعينه
في كلام السكاكي كان الوجه هو الحمل عليه ولذلك حمل الشارح عليه لا يقال لم يسبق الا وضع المظهر
موضع المضمر والنقل فيه غير واحد اذ معنى وضع المظهر موضع المضمر الاتيان به في موضع يستحقه
المضمر وذلك لا يستدعي ان يكون المضمر قد ثبت ثم نقل وكيف يصح تسمية المشار اليه نقلا لانا
نقول يصح تسمية الوضع المذكور نقلا ولذلك قال المصنف بعد هذا نقل وذلك انه كثيرا
ما ينزل الشي الذي يمكن وقوعه منزلة الواقع المتحقق كما يقال ضيق فم الركية مع انه لم يكن هناك
سعة قوله ولا يخلو العباره عن تسامح لان معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الغيبة
لا يختص بهذا بالنقل عن الحكاية الى الغيبة وفساده ظاهر قوله وسواء كان كل منهما يمكن
ان يقال المناسب هو الاقتصار على الاول فان المتبادر من الاضراب ببل هنا ان يذكر
بعدها ما يعم غير الشي الذي نفي عنه الاختصاص وكان الاختصاص منفيا عن المسند اليه
وعن كونه من الحكاية الى الغيبة فقط فاشار الى التعميم في الثاني بقوله بل كل من المتكلم
الخ والى التعميم في الاول بقوله مطلقا فان قيل فحينئذ لا يكون في الكلام دلالة على مخالفة
السكاكي للجمهور مع ان مقصود المص التنبيه على ذلك كما يشعر به قوله والمشهور قلت
يكفي في افادة ذلك قوله ويسمى هذا النقل فان الاشارة فيه الى النقل الذي سبق وهو
وضع كل من التكلم والخطاب والغيبة موضع الاخر فالمعنى ان مجرد هذا النقل يسمى
عند السكاكي التفاتا خلافا لما عليه الجمهور فانهم لا يكتفون بمجرد هذا النقل قوله
من يمينه الى شماله وقيل ماخوذ من الالتفات منه او يشرع وهو الانسب والفرق
ظاهر قوله خطابا لنفسه التفاتا فيل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا
واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف
وبزيادة بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد من

فان قيل لظاهر يكون مفردة ما توجه الاتيان داخلانه تكفي بقوله الالتفات من اليمين والشمال تسلبو

المبالغه

١١٤

المبالغة في الوصف ومبناه الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد من ابراده
المعنى في صورة اخرى غير ما يستحق بحسب الظاهر ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليمني
من ان ابا علي وابن جني وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب
ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره السيد
الشريف في حواشي الكشاف قال الفاضل المحشي وفي التاييد المذكور بحث لاحتمال
ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق اخر كما هو مذهب
الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال لحقق الباسه ممنوع كما لا يخفى على المنصف قوله
بشرط ان يكون التعبير الخ لم يتعرض لهذا الشرط على مذهب السكاكي عند قوله ويسمى هذا
النقل التفاتا كما حكاه المصنف لان لفظ النقل يغني عنه او لان المصنف زعم ان السكاكي
لا يشترط في الالتفات مخالفة مقتضى الظاهر كما ذكره في الشرح وعذر المصنف في ترك هذا
الشرط كونه مشعورا في سياق الكلام لان الكلام انما هو في خلاف مقتضى الظاهر قوله
مثل قولنا انا زيد وانت عمرو هذا انما يصح على مذهب من يجوز حمل الجزئي الحقيقي واما من لا
يجوزه فليس لفظ انا وانت عبارة عن زيد وعمرو عبارة عنه لان زيدا عبارة عن المسمى
بزيد وكذا عمرو قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا
اعراب اللذين بالواو لغة هذيل يقولون نحن اللذون امنوا على اللذين كفروا والصباحا
نصب على معنى صبحوا تاكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق
بقرينة الصباح فنصبه على الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون الصباحا مفعولا
مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل اليه تبتيلا او مفعول صبحوا محذوف اي
صبحوهم وغارة نصب على الحالية اي مغيرين او على العلة اي لاجل الاغارة ومعنى البيت
نحن الذين اغاروا صباحا في ذكرا ليوم على العدا والملحاح صيغة مبالغة من الالحاح
كالمكثار حال فصل على الترادف والتداخل وفيه انه انما يتم اذا كان غارة حالا
واما على الاحتمال الثاني فملحاحا هو الحال فقط قوله فقد شبها لان حق الضمير العائد

Copyright © King Saud University